# استخدام مخطط إيشيكاوا لتحليل الأسباب الجذرية لتذبذب إيرادات النفط في العراق للمدة (2014–2024)

# *Utilizing the Ishikawa Diagram for Analyzing the Root Causes of Oil Revenue Fluctuations in Iraq Over the Period (2014-2024)*

**د. عامر شبل زيا**[1]

*معاون مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية – العراق*

*amer_zaia@yahoo.com*

تاريخ الارسال: 25 /2025/08 تاريخ القبول: 19 /2025/10 تاريخ النشر: 11 /2025/11

**ملخص:**

تسعى الدراسة لتحليل الأسباب الجذرية لتذبذب إيرادات النفط في العراق باستخدام مخطط إيشيكاوا، فقد تم الاعتماد على منهجية تحليلية تجمع بين النهج النوعي والكمي. ليتبين أن العراق يعتمد بشكل كبير على النفط (بمتوسط 87.8% من إجمالي الإيرادات العامة)، مع تعرضه لصدمات حادة (مثل انخفاض أسعار النفط إلى 33.4 دولار / برميل في عام 2020) مما زاد من هشاشة الاقتصاد العراقي، بينما ساهم هدر الغاز المصاحب بنسبة 30%، وضعف الحوكمة في تفاقم تذبذبات إيرادات النفط. كما أكدت الدراسة على الأهمية الاقتصادية للإيرادات النفطية باعتبارها محرك للنمو الاقتصادي، بشرط إدارتها بشكل كفوء--. فضلاً عن إن الدراسة استنتجت أن التعامل مع هذه التحديات يتطلب سياسات مالية مرنة تشمل إنشاء صناديق استقرار مالي، وتعزيز الشفافية عبر تدقيق مستقل، وزيادة الاستثمار في القطاعات غير النفطية. كذلك شددت على ضرورة وضع رؤية طويلة الأجل تستند إلى بيانات دقيقة لضمان الاستقرار الاقتصادي، مع فتح المجال لأبحاث مستقبلية لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية وسط التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية.

***الكلمات المفتاحية:*** *إيرادات النفط، تذبذب اقتصادي، مخطط إيشيكاوا، أسعار النفط.*

**Abstract:**

*This study analyzes the root causes of oil revenue fluctuations in Iraq using the Ishikawa diagram. An analytical methodology combining qualitative and quantitative approaches was employed. The findings reveal that Iraq relies heavily on oil, which constitutes an average of 87.8% of total public revenues, making it vulnerable to severe shocks, such as the drop in oil prices to $33.4 per barrel in 2020. This reliance, coupled with 30% gas flaring and weak governance, exacerbates revenue volatility. The study underscores the economic significance of oil revenues as a driver of growth, provided they are managed efficiently. It concludes that addressing these challenges requires flexible fiscal policies, including financial stabilization funds, enhanced transparency through independent audits, and increased investment in non-oil sectors. Moreover, a long-term vision based on accurate data is essential for ensuring economic stability, while future research should assess the effectiveness of economic policies amid global changes.*

***Key words:*** *Oil Revenues, Economic Fluctuations, Ishikawa Diagram, Oil Prices*.

1 – ***المؤلف المرسل:*** **عامر شبل زيا** ، الإيميل: amer_zaia@yahoo.com

**مقدمة:**

يعد النفط شريان هام للاقتصاد العراقي، حيث إنه المصدر الرئيسي للإيرادات العامة وللناتج المحلي الإجمالي. أن هذا الاعتماد الكبير على مورد اقتصادي وحيد يجعل الاقتصاد العراقي عرضه للتقلبات والصدمات الخارجية منها أسعار النفط العالمية وقرارات منظمة أوبك، وكذلك للتحديات الداخلية منها الأوضاع الأمنية والسياسية وإتجاه الاستثمارات وتوجهات السياسات الاقتصادية، لتؤثر هذه الأسباب في حجم إيرادات النفط ومن ثم انعكاسها مباشرةً على الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد. لذا فإن فهم الأسباب الجذرية لهذه التقلبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد النفطي العراقي هو أمر بالغ الأهمية من أجل صياغة سياسات اقتصادية مستدامة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

**أهداف الدراسة:** سوف تسعى الدراسة باستخدام مخطط إيشيكاوا إلى تحقيق الأتي:

**أ.** تحليل إتجاهات تذبذب الإيرادات النفطية في العراق خلال المدة (2014 – 2024)، واستكشاف الأهمية النسبية لهذه الإيرادات، بما في ذلك العوامل الخارجية والداخلية المسببة لهذه التذبذبات.

**ب.** تقييم تأثيرات تقلبات أسعار النفط العالمية وقرارات أوبك، من خلال تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط العالمية وحصص الإنتاج المحددة من قبل منظمة أوبك، وانعكاسات ذلك على استقرار الإيرادات النفطية العراقية خلال المدة المحددة.

**ت.** استقصاء تأثير الأوضاع الداخلية في تذبذب إيرادات النفط العراقي، مثل عدم الاستقرار الأمني والخلافات النفطية وضعف الحوكمة.

**ث.** تحليل كيفية تأثير نقص الاستثمارات في البنية التحتية النفطية وسوء الإدارة للموارد النفطية (مثل حرق الغاز المصاحب) على تذبذب هذه الإيرادات في العراق.

**ج.** دراسة تأثير عدم وضوح الرؤى الاستراتيجية على تفاقم تذبذب الإيرادات النفطية في العراق، بما في ذلك غياب التنويع الاقتصادي، وآليات تحقيق الاستقرار المالي وسياسات التحوط المرنة.

**ح.** طرح عدد من اقتراحات لمعالجة مشكلة تذبذب إيرادات النفط ومسبباتها في العراق، ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر الاستناد إلى الأداة التحليلية المتمثلة بمخطط إيشيكاوا.

**أهمية الدراسة:** تكمن الأهمية بـ عدة جوانب أكاديمية واقتصادية وعملية، نظراً لدور الإيرادات النفطية باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد العراقي، وتحديد مع تحليل للتحديات المرتبطة بهذه الإيرادات. وبالإمكان صياغة هذه الأهمية كالتالي:

**أ.** المساهمة في توفير رؤية تحليلية عميقة حول الاعتماد المفرط على النفط، وأهمية ذلك في تحقيق الاستقرار للاقتصاد العراقي، مما يساهم في تعزيز الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالدول الريعية.

**ب.** تبرز الدراسة إلى أهمية تطبيق أدوات التحليل النوعي المتمثلة بـ "مخطط إيشيكاوا"، من أجل استكشاف الأسباب الجذرية لتذبذب الإيرادات النفطية في العراق، مما يوفر منهجية مبتكرة يمكن الاعتماد عليها في دراسات أخرى خاصة بالاقتصادات النفطية.

**ت.** تقدم الدراسة لبيانات ولتحليلات تستند إلى المدة المختارة من أجل مساعدة صناع السياسات الاقتصادية في العراق على صياغة استراتيجيات مستدامة.

**ث.** تسلط الدراسة الضوء على التفاعل بين العوامل الخارجية (مثل قرارات أوبك وأسعار النفط العالمية) والداخلية (مثل عدم الاستقرار الأمني ونقص الاستثمار)، مما يعزز فهم التداخلات الاقتصادية المعقدة في سياق الاقتصاد العراقي.

**ج.** تعزيز الاستدامة الاقتصادية من خلال تحديد أهمية إدارة الإيرادات النفطية في العراق بكفاءة من أجل تمويل البنية التحتية، والخدمات العامة، وصناديق الثروة السيادية.

**ح.** تحاول الدراسة في الإسهام لمعالجة مسببات تذبذب إيرادات النفط العراقي، منها معالجة قضايا مثل هدر الغاز المصاحب وضعف الشفافية، مما يدعم جهود الإصلاح الاقتصادي.

**إشكالية الدراسة:** يعاني الاقتصاد العراقي من تذبذب حاد في الإيرادات النفطية خلال المدة (2014 – 2024)، والذي يشكل تحدياً كبيراً نظراً للاعتماده المفرط على النفط باعتباره مصدر رئيسي للدخل القومي (بإسهام كبير في إجمالي الإيرادات العامة). وإن هذا التذبذب قد تفاقم نتيجة مسببات خارجية أهمها تقلبات أسعار النفط العالمية وقرارات أوبك، مع تفاعلها مع المسببات الداخلية كالأوضاع غير المستقرة (مثل الخلافات النفطية وهدر الغاز المصاحب)، مما أدى إلى اختلالات في الموازنة العامة وتأخر التنمية الاقتصادية في العراق.

عليه من الممكن إيجاز الإشكالية البحثية بالتساؤل العلمي الأتي:

كيف يمكن استخدام مخطط إيشيكاوا في تحديد وتحليل الأسباب الجذرية لتذبذب الإيرادات النفطية في العراق، وضمان صياغة استراتيجية فعالة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي؟

**فرضية الدراسة:** مفاد الفرضية هو "أن استخدام مخطط إيشيكاوا سوف يسمح بتحليل إتجاهات إيرادات النفط ومديات تذبذبها في العراق خلال المدة (2014 – 2024)، مع تحديد الأسباب الجذرية لذلك بشكل دقيق، والتي تنشأ أساساً نتيجة مجموعة من العوامل الجذرية الخارجية والداخلية، وتفاعلهم مع بعض لتؤدي إلى تفاقم هذه التذبذبات".

**منهجية الدراسة:** من أجل الوصول لأهداف الدراسة والتحقق من فرضيتها، فإن الدراسة تتبنى منهجية تحليلية تجمع بين النهج النوعي والكمي. حيث يعتمد النهج النوعي على استخدام مخطط إيشيكاوا من أجل تحديد مشكلة تذبذب إيرادات النفط في العراق، ومن ثم تصنيف وتحليل الأسباب الجذرية لهذه المشكلة، وذلك بناء على التقارير المحلية والمنظمات الدولية ودراسات متعلقة بموضوع الدراسة.

أما النهج الكمي فيتضمن تحليل البيانات الزمنية لأسعار النفط، وحصص الإنتاج، والإيرادات العامة خلال المدة (2014 – 2024)، باستخدام الإحصاءات الرسمية المتاحة من الجهاز المركزي للإحصاء العراقي والبنك المركزي العراقي.

**حدود الدراسة:** تتمثل بالأتي:

**أ. الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على تحليل مشكلة تذبذب الإيرادات النفطية في العراق وأسبابها الجذرية، بالاعتمادة على الأداة التحليلية "مخطط إيشيكاوا".

**ب. الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الاقتصاد العراقي.

**ت. الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة المدة الزمنية من عام 2014 إلى عام 2024.

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة:**

**أولاً: مفهوم الإيرادات النفطية ومنافعها الاقتصادية:**

تعد الإيرادات النفطية Oil Revenues من المصادر والموارد المالية التي تسهم بشكل هام في اقتصاديات العديد من الدول النفطية Oil-Producing Countries، إذ تعتمد اقتصاديات هذه الدول على إنتاج النفط وتصديره بشكل خام أو مكرر. إذ تعرف الإيرادات النفطية بأنها "الأموال المكتسبة من بيع النفط الخام والمنتجات النفطية المشتقة (مثل البنزين والديزل) في الأسواق المحلية والعالمية، حيث تعد المصدر الرئيسي للدخل في الدول المنتجة للنفط". وتعد الإيرادات النفطية في الاقتصادات الريعية (مثل العراق) العمود الفقري للموازنة العامة، إذ تساهم بنسبة هامة في تمويل النفقات والاستثمارات (شكر، 2022).

بتعبير أخر "إنها العوائد المالية للدول المنتجة والمصدرة للمورد الطبيعي المتمثل بـ (النفط والغاز الطبيعي)، من خلال استخراج هذا المورد وبيعه في الأسواق العالمية، ليتم تحصيل إيرادات نفطية تمثل القيمة النقدية الفعلية الناتجة من بيع النفط للداخل و / أو تصديره للخارج" (حمه، 2025). بما يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية من هذه الإيرادات تعود على الدول، ومنها مايلي:

1. تمكن الصادرات النفطية الموازنة العامة من تأمين موارد مالية ضخمة، تساعد هذه الموارد على تدعيم البنى التحتية للبلد مثل الطرق والمستشفيات والمدارس، إلى جانب تمويل الخدمات العامة منها الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم.
2. يعد النفط المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية، مما يعزز القدرة على استيراد السلع الأساسية والرأسمالية وتنفيذ الالتزامات الخارجية، وتقوية احتياطي النقد الأجنبي.
3. تسهم الإيرادات النفطية في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حالة تدعيم ببيئة مؤسسية قوية وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات إنتاجية (Mohammed, Karimu, Fiador, & Abor, 2020).
4. التوجيه الاستراتيجي السليم للإيرادات النفطية نحو تطوير القطاعات غير النفطية (مثل الصناعة والزراعة والخدمات والسياحة)، يحد بشكل نسبي من اعتماد الاقتصاد المحلي على النفط وتجنب آثاره السلبية، كأثار "المرض الهولندي Dutch Disease" (عطية، 2024).
5. تمكن الإيرادات النفطية من تعزيز القطاع المالي عبر توجيهها للاستثمار العام نحو تطوير المؤسسات المالية والمصارف المحلية، وتوسيع أعمالها باتجاهات تدعم التنمية الاقتصادية، من خلال المساهمة في منح وتوسيع الإقراض مما يؤدي إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي.
6. يساهم القطاع النفطي بتوفير أعداد كبيرة من الوظائف والأعمال في القطاع النفطي وباقي القطاعات، من خلال التشابك الاقتصادي المباشر وغير المباشر، كما يساهم في رفع القدرات والمهارات الفنية والتقنية للعاملين في القطاع النفطي عبر الدورات والبرامج التدريبية.
7. استخدام الإيرادات النفطية في توفير الحماية الاجتماعية وخدماتها (مثل الرعاية الصحية والتعليم المجاني)، مما يقود إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي والحد من التوترات السياسية.

8. توظيف الإيرادات النفطية في إنشاء صناديق سيادية (مثل النرويج، والسعودية)، مما تقود إلى زيادة الاستثمارات المحلية والخارجية من أجل ضمان عوائد للأجيال الحالية وتدعيم الاستدامة للموارد الاقتصادية والمالية للأجيال المستقبلية (الفهداوي و صالح، 2025).
9. يمكن استخدام الإيرادات النفطية في تبني سياسة مالية مضادة Countercyclical Fiscal Policy للدورة الاقتصادية، من أجل المساعدة على مواجهة تقلبات أسعار النفط وصدماتها السلبية على الاقتصاد المحلي، بواسطة إنشاء احتياطيات وقائية واعتماد موازنة مرنة (Aslanli, 2015) .

لكن الإيرادات النفطية قد تتأثر بعوامل عديدة، أهمها: أسعار النفط العالمية، وحجم الإنتاج، وجودة النفط الخام، والسياسات الاقتصادية المحلية، والعوامل الجيوسياسية الاقليمية والعالمية (Villafuerte, Ossowski, Thomas, & Medas, 2008). كما قد تخضع الإيرادات النفطية لتذبذبات وتقلبات حادة نتيجة تغيرات العرض والطلب على النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي يؤثر في الاستقرار الاقتصادي للدول المعتمدة على النفط (مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 2014). لذلك فإن إدارة الإيرادات النفطية بكفاءة قد تحقق التنويع الاقتصادي المحلي، لأنها موارد وعائدات تتسم بالضخامة بذلك فهي عوائد حيوية تساعد في تقليل الاعتماد على النفط، الذي يعد مورد ناضب Depletable Resource وغير متجدد Non-renewable Resource عبر الزمن (شكر، 2022).

**ثانياً: التعرف المبدئي على مخطط إيشيكاوا:**

يعد "مخطط إيشيكاوا Ishikawa Diagram" أو "مخطط عظم السمكة Fishbone Diagram" أو "مخطط السبب والتأثير Case-and-Effect Diagram" أداة تحليلية سببية تستخدم في تحديد وفهم الأسباب الجذرية المحتملة التي تؤدي إلى حدوث مشكلة معينة (النتيجة أو الأثر). حيث طوره العالم الياباني كاورو إيشيكاوا Kaoru Ishikawa في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لتطوير أدوات ضبط الجودة الصناعية، واست خدام هذا المخطط معتمد عالمياً في أدبيات إدارة الجودة وحل المشكلات الصناعية (نصور، 2025). كما بالإمكان استخدامه في حل مشكلات الاقتصاد الكلي والجزئي، حيث أخذ فكرة مخططه من أن رأس السمكة يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية المرغوب دراستها، وإن العمود الفقري لها يمثل العناصر الرئيسية للمشكلة، وكل عظمة للسمكة يمثل سبب رئيسي وفرعي للمشكلة (العزاوي، 2024).

كما يمثل مخطط إيشيكاوا نوع من أنواع الرسوم التوضيحية المعبرة عن العلاقة بين الأسباب والنتيجة بشكل معقد وموجز (Hall & Strangman, 2002). عليه يعرف "بأنه مخطط توضيحي للعلاقة بين المشكلة المدروسة وأسبابها". أو هو "إحدى الوسائل التخطيطية المستخدمة في دراسة وتحليل الظواهر المختلفة (منها الاقتصادية) والتي تحدث نتيجة العملية الإنتاجية، فيسعى للكشف عن مصدر هذه الظواهر وأسبابها، لإظهار العلاقة القائمة بينهما بصورة منهجية منتظمة للتمهيد من أجل إتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة المشكلة وأسباب حدوثها" (البرواري، 2024).

بذلك يقوم مخطط إيشيكاوا على تحليل المشكلات ذات العلاقة بأي عملية أو نشاط يعود إلى عدد من الأسباب والعوامل، فيعمل كأداة للتحليل النوعي باعتباره وسيلة لتحديد جذور المشكلات وأسبابها، إذ يمكن تحديد هيكل العلاقة بينهما من خلال ملاحظتها باعتبارها منظومة متكاملة.

**ثالثاً: استخدام مخطط إيشيكاوا كأداة لفحص أسباب تذبذب إيرادات النفط:**

يعد تحليل السبب والأثر الوسيلة الابرز لتصوير مشكلة اقتصادية معينة في موضع "رأس السمكة"، بينما تصور أسبابها الرئيسية والفرعية على العمود الفقري للمخطط وفروعها المتشعبة منه (Ishikawa, 1986). فيحظى مخطط إيشيكاوا باهتمام واسع في العديد من الاقتصادات المتقدمة فقد أصبح من أهم أدوات القياس والتحليل الصناعي في اليابان وعدد من الدول الأخرى، بهدف مراقبة وتحسين العمليات الإنتاجية والإدارية. يرجع ذلك بسبب أهمية المخطط والتي هي كالأتي (نصور، 2025):

1. إمكانية تحليل الأسباب لأي مشكلة اقتصادية، وأثارها المحتملة.
2. يسهم في اختيار الاستراتيجية الأمثل للمعالجة.
3. إمكانية توظيف المخطط في دراسة الظواهر الاقتصادية الكلية والجزئية.

بناء على ما سبق فإنه يمكن القول إن مخطط إيشيكاوا يمثل أداة تحليليه فعالة في تفكيك المشكلات المعقدة التي قد تواجه قطاع النفط وإيراداته، ذلك من خلال تصنيف الأسباب الجذرية ضمن فئات رئيسية تشمل: العنصر البشري، العمليات الإنتاجية، المعدات والتقنيات المستخدمة، المواد المتاحة، البيئة المحيطة، والإدارة (علي، 2017). وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، معدلات النمو الاقتصادي، مستويات الاعتماد على الطاقة المتجددة، التغير في حجم عرض النفط والطلب عليه، فضلاً عن مشكلات سوء الإدارة وضعف البنية التحتية (عباس، 2024). كما يسهم هذا المخطط في تمكين الباحثين والمحللين على فهم التفاعلات بين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تقلبات المتغيرات النفطية، مثل قرارات منظمة أوبك والتوترات الجيوسياسية، ووضع الحلول التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام (Al-Saffar & Al-Majid, 2020). وتطوير استراتيجيات للحد من المخاطر الناجمة عن الاعتماد المفرط على النفط وتعزيز التنويع الاقتصادي (Hassan، 2021).

لقد أظهرت دراسة (Hekmatpanah، 2011) أن اعتماد مخطط إيشيكاوا كأداة لتحليل جودة المنتجات النفطية قد أدى لخفض الهدر والفاقد من 50 الف إلى 5 الف جزء في المليون، وانخفاض الخسائر في المواد الخام بنسبة 0.92%، ما يؤكد على كفاءة المخطط كآلية للتحليل ومعرفة الأسباب الجذرية.

استناداً على ما تقدم يمكن توظيف مخطط إيشيكاوا في تحليل مشكلات إيرادات الاقتصاديات النفطية كالعراق، وتحديد أسبابها الجذرية، فمثلاً في إطار السياسات النفطية قد تشمل عدم استقرار العقود وفشل التفاوض حول عقود تقاسم الإنتاج . أما في البيئة التنظيمية فتشمل ضعف الإشراف والرقابة، استشراء الفساد في بعض المؤسسات، عدم الالتزام بمعايير الجودة في مشتقات النفط، وغيرها من مشكلات. وهذه الأسباب يمكن تفريعا إلى مجموعة فرعية تساهم مجتمعة في إحداث مشكلات واختلالات هيكلية داخل القطاع النفطي لتؤثر في وارداته المالية.

## المحور الثاني: تحليل مستويات تذبذب إيرادات النفط في العراق وأسبابها حسب مخطط إيشيكاوا للمدة (2014 – 2024)

### أولاً: مخطط إيشيكاوا لتحديد مشكلة الدراسة وأسبابها:

كما بينا سابقاً فإن مخطط إيشيكاوا يمثل أداة تحليلية يمكن استخدامه في تحليل مشكلة تذبذب إيرادات النفط في العراق للمدة (2014 – 2024)، والأسباب الجذرية لهذه المشكلة الاقتصادية. حيث إن تحليل أسباب تذبذب الإيرادات تعد قضية محورية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلد. لذا فمن الممكن توضيح المشكلة وأسبابها بالمخطط (1) التالي:

**المخطط 1**: مخطط إيشيكاوا لمشكلة تذبذب إيرادات النفط العراقية وأسبابها

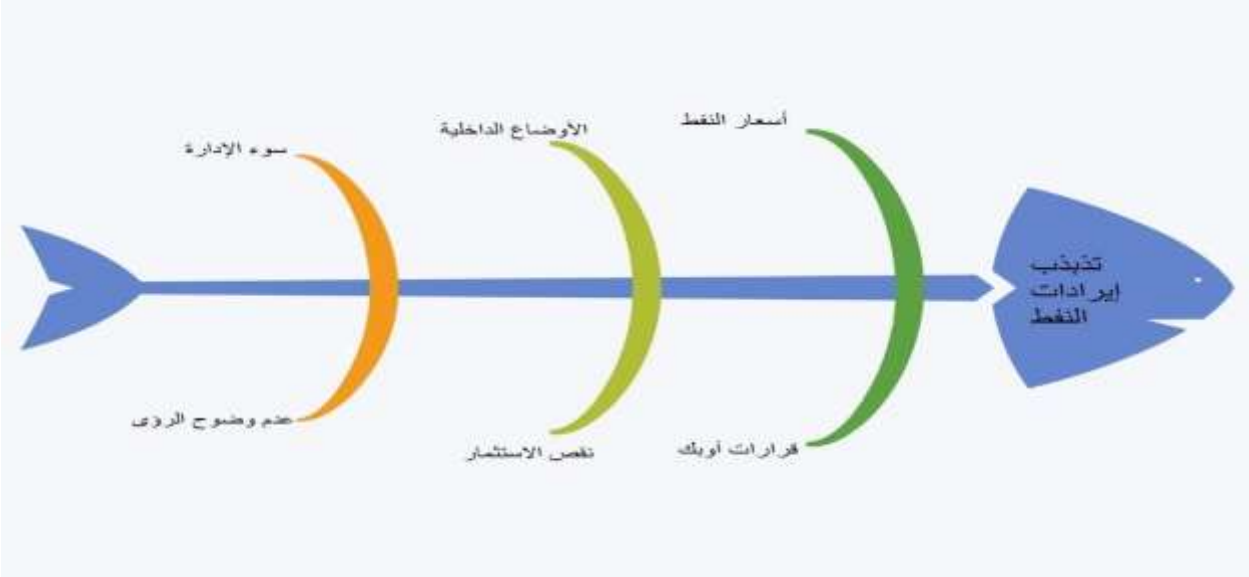


***المصدر**: تم اعداد المخطط من قبل الباحث.*

فقد تم تمثيل مشكلة التذبذب في رأس السمكة في المخطط (1)، حيث تسعى الدراسة الحالية لتفسير هذه المشكلة عبر تحليل اتجاهاتها، التي تعد من أبرز التحديات المؤثرة في الاقتصاد العراقي، لكونه من الاقتصاديات النفطية التي تعتمد بشكل شبه وحيد في تمويل الإيرادات العامة والاقتصاد المحلي.

أما بالنسبة للأسباب الجذرية لهذه المشكلة فقد تم تحديد ستة أسباب رئيسية ممثلة في العظام الرئيسية للسمكة في المخطط (1)، التي هي كالأتي: أسعار النفط العالمية، قرارات أوبك، الأوضاع الداخلية، نقص الاستثمار، وسوء الإدارة، عدم وضوح الرؤى.

**ثانياً: اتجاهات إيرادات النفط وإسهامها في الاقتصاد العراقي:**

الملاحظ من الجدول (1) أن إيرادات النفط في العراق للمدة (2014 – 2024) قد شهدت تذبذبات حادة، بذلك تم تحديد مشكلة الدراسة والموضحة بمخطط إيشيكاوا.(1)

فقد شكل متوسط الإيرادات النفطية نسبة 87.8% من إجمالي الإيرادات العامة، و31.7% من إجمالي الناتج المحلي. إذ بدأت بانخفاض كبير في 2015 و2016 بمعدلي سالبان بلغا 47.1-% و13.7-%، وبقيمتي 51.3 و44.3 مليار دينار، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وعدم استقرار الأوضاع الأمنية أنذاك، وزيادة إنتاج النفط الصخري والتوترات الجيوسياسية. تلت ذلك فترة من الانتعاش في الإيرادات النفطية بدأت بـ 2017 لتستمر لحد 2019، فارتفعت هذه الإيرادات إلى 65.1 و95.6 و99.2 مليار دينار، بمعدلات سنوية تراوحت ما بين (3.8% - 47%)، نتيجة تحسن نسبي في أسعار النفط وزيادة الطلب عليه. لكن هذا الانتعاش لم يدم طويلاً، إذ في 2020 تسببت تبعات جائحة كورونا (التي انتشرت نهاية 2019) بانخفاض الإيرادات إلى 54.4 مليار دينار، بنسبة سلبية بلغت 45.1-%، نتيجة انهيار الطلب العالمي على النفط لينخفض تصدير النفط بسبب أغلاق أغلب حدود الدول للوقاية من الجائحة.

وفي 2021 و2022 فقد بلغت الإيرادات النفطية ذروتها عند ارتفاعها من 95.3 إلى 153.6 مليار دينار، بمعدلي تغير سنويان 75% و61.2% على التوالي، بسبب زيادة الإنتاج النفطي وارتفاع أسعار النفط. من ثم انخفضت مجدداً هذه الإيرادات في 2023 إلى 124.4 مليار دينار، بنسبة 19-%، بسبب قيود أوبك على الإنتاج النفطي. وبحلول عام 2024 سجلت الإيرادات النفطية نمواً طفيفاً بنسبة 0.7%، وبقيمة 125.3 مليار دينار، نتيجة النمو النسبي في الطلب العالمي على النفط.

فيما يخص إسهام الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فتراوح ما بين 22.5% في 2016 و36.9% في 2022، مما يبرز مستويات الاعتماد النسبي على النفط في الاقتصاد العراقي، وبلغ معدل النمو المركب 2.3%، الذي هو أقل من النمو المركب للناتج المحلي الإجمالي البالغ 2.9%. لتكشف هذه التقلبات عن مستويات تأثير العوامل الخارجية (كتقلبات الأسعار العالمية وقرارات أوبك) على القطاع النفطي والاقتصاد العراقي، إلى جانب العوامل الداخلية مثل الفساد وسوء إدارة الموارد.

مما تقدم سابقاً في إن إيرادات النفط في العراق متذبذبة ليؤكد على أهمية تحليل الأسباب الجذرية للتذبذب، لنعتمد على الأداة التحليلية "مخطط إيشيكاوا" لتحليل أسباب التذبذب، من ثم تقديم مقترحات لاستراتيجية تحاول معالجة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدامة.

**الجدول 1: تطور الإيرادات النفطية وأهميتها النسبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2014 – 2024)**

| السنوات | GDP (مليار دينار) | الإيرادات العامة (مليار دينار) | الإيرادات النفطية (مليار دينار) | معدلات التغير السنوية (%) | الإيرادات النفطية / الإيرادات العامة (%) | معدلات التغير السنوية (%) | الإيرادات النفطية / GDP (%) | معدلات التغير السنوية (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2014 | 266.3 | 105.4 | 97.1 | - | 92.1 | - | 36.4 | - |
| 2015 | 194.7 | 66.5 | 51.3 | -47.1 | 77.2 | -16.2 | 26.4 | -27.7 |
| 2016 | 196.9 | 54.4 | 44.3 | -13.7 | 81.4 | 5.4 | 22.5 | -14.7 |
| 2017 | 221.7 | 77.3 | 65.1 | 47.0 | 84.1 | 3.4 | 29.4 | 30.6 |
| 2018 | 268.9 | 106.6 | 95.6 | 46.9 | 89.7 | 6.6 | 35.6 | 21.1 |
| 2019 | 276.2 | 107.6 | 99.2 | 3.8 | 92.2 | 2.8 | 35.9 | 1.0 |
| 2020 | 215.7 | 63.2 | 54.4 | -45.1 | 86.2 | -6.6 | 25.2 | -29.7 |
| 2021 | 304.1 | 109.1 | 95.3 | 75.0 | 87.3 | 1.4 | 31.3 | 24.1 |
| 2022 | 416.7 | 161.7 | 153.6 | 61.2 | 95.0 | 8.8 | 36.9 | 17.7 |
| 2023 | 353.8 | 135.7 | 124.4 | -19.0 | 91.7 | -3.5 | 35.2 | -4.6 |
| 2024 | 363.5 | 140.8 | 125.3 | 0.7 | 89.0 | -3.0 | 34.5 | -2.0 |
| متوسط (%) | - | - | - | - | 87.8 | - | 31.7 | - |
| معدل النمو المركب (%) | 2.9 | 2.7 | 2.3 | - | - | - | - | - |

***المصدر**: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:*

*– (وزارة التخطيط العراقية، 2014–2023).  – (وزارة التخطيط العراقية، 2021–2024).*

*– (البنك المركزي العراقي، 2020–2023).  – النسب المئوية الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث.*

### ثالثاً: العوامل المسببة لمشكلة تذبذبات الإيرادات النفطية:

إن تذبذب الإيرادات النفطية في العراق ناتج عن تفاعل معقد بين مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية والموضحة في مخطط إيشيكاوا (1)، وهي:

**السبب الأول: أسعار النفط العالمية:** تعد أسعار النفط العالمية العامل الأكثر تأثيراً في تحديد اتجاهات إيرادات العراق النفطية على مر الزمن (تم توضيحه في مخطط إيشيكاوا (1))، بسبب انعكاسات هذه الأسعار مباشرة على حجم الإيرادات العامة.

لقد تم توضيح أسعار النفط العالمية الحقيقية (2005=100) للمدة (2014 – 2024) في الجدول (2)، التي تعكس حساسية الأسواق العالمية للتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية. ففي 2014 بدأت الأسعار عند مستوى مرتفع قدره 84.4 دولار / برميل، ثم سجلت تراجعاً حاداً في العامين التاليين لتصل الأسعار إلى 42.8 و34.9 دولار / برميل على التوالي، متأثرة بارتفاع الإنتاج النفطي إلى 78.7 و80 مليون برميل / يوم (على التوالي)، بمعدلي ارتفاع بلغا 3.3% و1.6% على التوالي، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بمعدلين سنويين سالبين بلغا 5.6–% و2.9–% على التوالي. هذا التراجع الحاد في أسعار النفط انعكس في المعدلات السنوية التي سجلت انخفاضاً متتالي بلغا 49.3–% و18.4–%.

غير أن أسواق النفط العالمية قد شهدت انتعاش تدريجي مع حلول 2017 استمر لحد 2018، إذ ارتفعت الأسعار إلى 44.3 و58 دولار / برميل (على التوالي)، بمعدلي ارتفاع بلغا 26.9% و30.9% (على التوالي)، نتيجة تحسن الطلب العالمي على النفط الذي ارتفع إلى 97.7 و99.1 مليون برميل / يوم (على التوالي)، بمعدلي نمو بلغا 2.1% و1.4% على التوالي. من ثم عاودت الأسعار للانخفاض مجدداً في 2019 و2020، نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بمعدلي تراجع سنويان بلغا 20–% و196.4–% على التوالي، بنمو عالمي للاقتصاد بمعدلي 2.8% 2.7–% على التوالي، وانخفاض الطلب العالمي في العام ذاته ليصل 91.2 مليون برميل / يوم، بمعدل سنوي سالب بلغ 9.1–%، كذلك تراجع الإنتاج العالمي من النفط في 2019 و2020 ليصل إلى 87.1 و83 مليون برميل / يوم (على التوالي)، بمعدلين سالبين بلغا 0.2–% و4.7–% على التوالي، نتيجة تداعيات جائحة كورونا على المستوى العالمي، لتنعكس على تراجع أسعار النفط بنسبتي 9.7–% و36.3–% على التوالي، بأسعار متراجعة بلغت على التوالي 52.4 و33.4 دولار / برميل.

في 2021 تعافى الطلب العالمي ليرتفع إلى 97.2 مليون برميل / يوم، بمعدل سنوي بلغ 6.6%، مما أدى إلى ارتفع أسعار النفط بنسبة 64.3%، إذ بلغت 54.9 دولار / برميل، استمر هذا الاتجاه التصاعدي بالأسعار ففي 2022 سجلت 74.1 دولار / برميل، مدفوعة باضطرابات الإمدادات العالمية نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية. إلا أن الاتجاه عاد للانخفاض في 2023 و2024، لتتراجع الأسعار إلى 59.1 و58.3 دولار / برميل (على التوالي)، مع تسجيل معدلات سنوية سالبتين 20.2–% و1.4–% على التوالي، ليعكس عودة الاستقرار النسبي لأسواق النفط العالمية وتزايد تأثير السياسات المناخية والتحول نحو مصادر الطاقة البديلة. وازداد الطلب العالمي على النفط ليصل إلى 102.1 و102.2 مليون برميل / يوم (على التوالي)، بمعدلي سنويان بلغا 2.4% و0.1% على التوالي.

**الجدول 2: التقلبات السنوية في أسعار النفط الحقيقية (2005=100)، ومتغيرات عالمية ذات علاقة بها للمدة (2014 – 2024)**

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | *2023 | *2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسعار النفط العالمية الحقيقية (دولار / برميل) | 84.4 | 42.8 | 34.9 | 44.3 | 58.0 | 52.4 | 33.4 | 54.9 | 74.1 | 59.1 | 58.3 |
| معدلات التغير السنوية (%) | - | -49.3 | -18.5 | 26.9 | 30.9 | -9.7 | -36.3 | 64.4 | 35.0 | -20.2 | -1.4 |
| إجمالي الطلب العالمي مليون برميل / يوم) | 91.2 | 93.7 | 95.7 | 97.7 | 99.1 | 100.3 | 91.2 | 97.2 | 99.7 | 102.1 | 102.2 |
| معدلات التغير السنوية (%) | - | 2.7 | 2.1 | 2.1 | 1.4 | 1.2 | -9.1 | 6.6 | 2.6 | 2.4 | 0.1 |
| إجمالي الإنتاج العالمي (مليون برميل / يوم) | 76.2 | 78.7 | 80.0 | 85.5 | 87.3 | 87.1 | 83.0 | 88.0 | 88.1 | 87.5 | 86.1 |
| معدلات التغير السنوية (%) | - | 3.3 | 1.6 | 7.0 | 2.0 | -0.2 | -4.7 | 6.0 | 0.1 | -0.7 | -1.6 |
| معدلات نمو الاقتصاد العالمي (%) | 3.6 | 3.4 | 3.3 | 3.8 | 3.5 | 2.8 | -2.7 | 6.5 | 3.5 | **3.2 | **3.1 |
| معدلات التغير السنوية (%) | - | -5.6 | -2.9 | 15.2 | -7.9 | -20.0 | -196.4 | 340.7 | -46.2 | -8.6 | -3.1 |

***المصدر:*** *تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:*

*– (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، 2014–2023). * (منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، 2023–2024).*

*– النسب المئوية الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث. ** (International Monetary Fund (IMF), 2024).*

**السبب الثاني: قرارات أوبك:** تعد قرارات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) عاملاً هاماً في تذبذب إيرادات النفط العراقية. لذلك فقد تم توضيح الإمدادات النفطية العالمية ودول أوبك والعراق للمدة (2014 – 2024) في الجدول (3)، حيث إن هنالك علاقة وثيقة بين سياسات أوبك وتقلبات الأسعار والإنتاج، مما أثر في الإيرادات النفطية العراقية. ففي 2014 بلغت الإمدادات العالمية حوالي 93 مليون برميل / يوم، مع حصة لأوبك 40.2% (37.4 مليون برميل / يوم)، والعراق من أوبك 8.6% (3.2 مليون برميل / يوم)، بينما سجل سعر النفط الحقيقي 84.4 دولاراً للبرميل. وشهد 2015 انخفاضاً حاداً في أسعار النفط ليصل إلى 42.8 دولار للبرميل (بنسبة انخفاض 49.3–%)، بسبب قرار أوبك بالحفاظ على مستويات إنتاج مرتفعة لاستعادة الحصة السوقية، مما رفع من الإمدادات النفطية العالمية إلى 95.9 مليون برميل / يوم، بزيادة سنوية بنسبة 3.1%، بينما ارتفع إنتاج العراق ليصل إلى 3.7 مليون برميل / يوم، بنسبة 15.6%. تسبب هذا الانخفاض في أسعار النفط في تراجع إيرادات العراق بشكل واضح على الرغم من زيادة الإنتاج.

وفي 2016 استمر انخفاض الأسعار إلى 34.9 دولار للبرميل، بنسبة انخفاض بلغت 18.5–%، مع زيادة إمدادات أوبك إلى 40.2 مليون برميل / يوم، بزيادة بنسبة 5.8%، مما عزز حصة العراق لتصل إلى 10.2% (4.1 مليون برميل / يوم)، ولكن الإيرادات النفطية العراقية قد ظلت تحت ضغط بسبب أسعار النفط المنخفضة. وقرارات أوبك بخفض الإنتاج في عامي 2017 و2018 حيث بلغ 36.7 و36.6 مليون برميل / يوم (على التوالي)، وانخفاض بنسبتي8.7–% و0.3–%، مما أدى إلى تحسن أسعار النفط لتصل إلى 44.3 و58 دولار للبرميل (على التوالي)، وبنسبتي 26.9% و30.9%، مما دعم إيرادات النفط في العراق مع ارتفاع إنتاجه إلى 4.3 مليون برميل / يوم، ذلك في عام 2018.

ولكن في عام 2020 تسببت تداعيات جائحة كورونا وانهيار الطلب العالمي على النفط في تراجع الإمدادات العالمية إلى 94 مليون برميل / يوم، وبنسبة سالبة بلغت 6.2–%، وإمدادات أوبك انخفضت إلى 30.9 مليون برميل / يوم، وبنسبة انخفاض بلغت 10.7–%، مع انخفاض أسعار النفط إلى 33.4 دولار للبرميل، وبنسبة 36.3–%، مما أدى إلى تقليص إنتاج العراق إلى 4 مليون برميل / يوم، وبنسبة انخفاض بلغت 13%، وخسائر إيرادية كبيرة متأتية من بيع النفط. أما في عامي 2021 و2022 فقد أدت قرارات أوبك بتعديل الحصص بشكل تدريجي إلى تعافي أسعار النفط لتصل إلى 54.9 و74.1 دولار للبرميل (على التوالي)، وبزيادة متتالية بنسبتي بلغتا 64.4% و34.9%، ومع زيادة إنتاج العراق من النفط ليصل إلى 4.5 مليون برميل / يوم ، ذلك في عام 2022 بارتفاع بنسبة 15.4%، مما ساهم في قفزة إيرادات النفط إلى 115 مليار دولار.

ومع ذلك ففي عامي 2023 و2024 فقد فرضت أوبك حصصاً أكثر صرامة بمقدار 33.6 و32.4 مليون برميل / يوم (على التوالي)، وبتراجع متتالي بنسبتي بلغتا 2–% و3.6–%، مما أدى إلى استقرار أسعار النفط عند 59.1 و58.3 دولار للبرميل (على التوالي)، ولكن إمداد العراق من النفط قد انخفض إلى 4.1 و4 مليون برميل / يوم (على التوالي)، وبتراجع متتالي بنسبتي بلغتا 8.9–% و2.4–%، مما قلص الإيرادات النفطية بشكل نسبي.

**الجدول 3: تطور الإمدادات النفطية على مستوى العالم ودول أوبك والعراق، والحصص ذات العلاقة للمدة (2014 – 2024)**

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمدادات العالمية (مليون برميل / يوم) | 93.0 | 95.9 | 96.6 | 97.1 | 100.0 | 100.2 | 94.0 | 95.5 | 100.1 | *101.5 | *102.8 |
| معدلات التغير السنوية (%) | - | 3.1 | 0.7 | 0.5 | 3.0 | 0.2 | -6.2 | 1.6 | 4.8 | 1.4 | 1.3 |
| إمدادات دول أوبك (مليون برميل / يوم) | 37.4 | 38.0 | 40.2 | 36.7 | 36.6 | 34.6 | 30.9 | 31.6 | 34.3 | *33.6 | *32.4 |
| معدلات التغير السنوية (%) | - | 1.6 | 5.8 | -8.7 | -0.3 | -5.5 | -10.7 | 2.3 | 8.5 | -2.0 | -3.6 |
| حصة أوبك من العالم (%) | 40.2 | 39.6 | 41.6 | 37.8 | 36.6 | 34.5 | 32.9 | 33.1 | 34.3 | 33.1 | 31.5 |
| إمدادات العراق (مليون برميل / يوم) | 3.2 | 3.7 | 4.1 | 4.2 | 4.3 | 4.6 | 4.0 | 3.9 | 4.5 | **4.1 | **4.0 |
| معدلات التغير السنوية (%) | - | 15.6 | 10.8 | 2.4 | 2.4 | 7.0 | -13.0 | -2.5 | 15.4 | -8.9 | -2.4 |
| حصة العراق من أوبك (%) | 8.6 | 9.7 | 10.2 | 11.4 | 11.7 | 13.3 | 12.9 | 12.3 | 13.1 | 12.2 | 12.3 |
| حصة العراق من العالم (%) | 3.4 | 3.9 | 4.2 | 4.3 | 4.3 | 4.6 | 4.3 | 4.1 | 4.5 | 4.0 | 3.9 |

***المصدر:*** *تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:*

*- (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، 2014–2023).*

*- (وزارة التخطيط العراقية، 2014–2023).*

*- بيانات عامي 2023 و2024 تم الحصول عليها من المصادر الآتية:*

** (EIA, (2023–2024)).*

*** (U.S. Energy Information Administration, (2023–2024)).*

*** (Federal Reserve Bank of St. Louis (FRED), (2023-2024)).*

- النسب المئوية الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث.

**السبب الثالث: الأوضاع الداخلية:** تساهم الأوضاع الداخلية في العراق بشكل نسبي في تذبذب إيرادات النفط، فهي من الأسباب المؤثرة داخلية في إنتاج القطاع النفطي وإنتاجيته، وقد تم توضيح هذا السبب في مخطط إيشيكاوا.(1)

ففي فترات عدم الاستقرار الوضع الأمني مثل الحرب ضد التنظيمات الارهابية (داعش) خلال المدة (2014–2017)، فقد أثرت على البنية التحتية النفطية في بعض مناطق المحافظات العراقية وعرقلت عمليات الإنتاج والتصدير للنفط. كما أن الخلافات المستمرة بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان حول ملفات إدارة الموارد النفطية وتقاسم الإيرادات العامة والنفطية، قد ساهمت في بعض الاحيان لتوقفات في التصدير من حقول الإقليم، والذي أثر سلباً على الإيرادات الإجمالية. وهذه العوامل السياسية والأمنية تؤدي إلى بيئة استثمارية غير مستقرة، مما يحد من الاستثمارات اللازمة لتطوير القطاع النفطي وزيادة قدرته الإنتاجية.

إذ تعكس المؤشرات في الجدول (4) أن الأوضاع الداخلية في العراق، بما فيها الاستقرار الأمن، وهشاشة الدولة، وحالة حقوق الإنسان وسيادة القانون، أن لها دور مباشر وغير مباشر في التأثير على مسارات إيرادات النفط في العراق خلال المدة (2014 – 2024)، إذ نلحظ من مراجعة الجدول والشكل المشار لهما سابقاً تدهور في الأوضاع الداخلية للعراق خلال السنوات المبكرة من مدة الدراسة المختارة، تلاها تحسن تدريجي في الأوضاع، وهذا الأمر أثر في استقرار إنتاج النفط وإيراداته.

فقد سجل مؤشر السلام العالمي Global Peace Index 3.028 درجة، وبترتيب 152 عالمياً، مع مؤشر تهديدات أمنية مرتفع عند 10.9 درجة، ومؤشر هشاشة الدولة Fragile States Index بلغ 102.2، وباعتبار العراق من أكثر الدول هشاشة بدرجة بلغت 13 (ضمن مؤشرات الهشاشة التي هي 12 مؤشر فرعي)، ليعكس ما سبق أن بيئة العراق كانت مضطربة بسبب تصاعد نشاط تنظيم داعش، الذي تسبب في تعطيل عمليات الإنتاج النفطي في مناطق شمال العراق، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات إلى 97.1 مليار دينار. وقد تفاقمت الأوضاع العراقية في عامي 2015 و2016، حيث ارتفع مؤشر السلام إلى 3.344 و3.479 درجة (على التوالي)، وبترتيب متتالي بلغا 159 و163 عالمياً، ومع استمرار التهديدات الأمنية للعامين بشكل متتالي بدرجات بلغتا 10.8 و10.7، وهشاشة الدولة بلغتا 104.4 و104.7 (على التوالي)، وهذا المؤشرات المضطربة في العامين تزامن معها انخفاض أسعار النفط العالمية إلى 42.8 و34.9 دولاراً للبرميل (على التوالي)، لتنخفض الإيرادات النفطية العراقية إلى 51.3 و44.3 مليار دينار (على التوالي).

وفي عام 2017 بدأ تحسن طفيف في الاستقرار الأمني (مؤشر التهديدات الأمنية 10 درجات) مع استعادة المناطق العراقية من سيطرة داعش، مما دعم زيادة إنتاج النفط في العراق إلى 4.2 مليون برميل / يوم، وارتفاع الإيرادات النفطية إلى 65.1 مليار دينار. كما تحسنت الأوضاع نسبياً في العامين 2018 و2019 بانخفاض مؤشر التهديدات الأمنية إلى 9 و8.7 درجة (على التوالي)، ومؤشر هشاشة الدولة إلى 102.2 و99.1 (على التوالي)، مما سمح بزيادة الإنتاج النفطي لاحقاً إلى 4.6 مليون برميل / يوم في عام 2019، وارتفاع الإيرادات النفطية إلى 99.2 مليار دينار. مع ذلك فقد أثرت الاحتجاجات الشعبية في عامي 2019 و2020، إلى جانب جائحة كورونا، على الاستقرار الداخلي للعراق كما يتضح من مؤشر السلام 3.204 درجة، ومؤشر التهديدات 8.2، مما تسبب في انخفاض الإنتاج إلى 4 مليون برميل / يوم، والإيرادات النفطية إلى 54.4 مليار دينار في عام 2020.

ومن عام 2021 إلى عام 2024 فقد استمر التحسن التدريجي في الأوضاع الداخلية للعراق، حيث انخفض مؤشر السلام إلى 3.045 درجة (الترتيب 151 عالمياً)، ومؤشر التهديدات الأمنية إلى 7.2 درجة، ومؤشر هشاشة الدولة إلى 88.6 و31 درجة، مع تحسن طفيف في حقوق الإنسان وسيادة القانون إلى 7.5 درجة في عام 2024. هذا التحسن دعم زيادة الإنتاج النفطي إلى 4.5 مليون برميل / يوم في عام 2022، مما أدى إلى قفزة في الإيرادات النفطية إلى 153.6 مليار دينار، على الرغم من التراجع الطفيف في عامي 2023 و2024 بإيرادات بلغا 124.4 و125.3 مليار دينار (على التوالي)، وذلك بسبب الخلافات بين الحكومة الاتحادية العراقية وإقليم كردستان.

تشير المقارنة بين مؤشرات الأوضاع الداخلية والأداء النفطي في العراق أن التقلبات السياسية والأ منية قد كانت سبباً رئيساً في عدم استغلال فترات الارتفاع السعري للنفط، حيث لم ينعكس ارتفاع أسعار النفط عالمياً على الإيرادات النفطية بالشكل الأمثل، نتيجة عدم قدرة العراق على الوصول إلى طاقته الإنتاجية المثلى، أو الالتزام باتفاقات منظمة أوبك التي قيدت الإنتاج النفطي (في فترات معينة).

**الجدول 4: بعض مؤشرات الأوضاع الداخية في العراق للمدة (2014 – 2024) (درجات)**

| السنوات | | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر السلام العالمي | القيمة | 3.028 | 3.344 | 3.479 | 3.447 | 3.354 | 3.112 | 3.204 | 3.283 | 3.155 | 3.057 | 3.045 | 3.228 |
| | الترتيب | 152 | 159 | 163 | 162 | 160 | 155 | 159 | 160 | 157 | 153 | 151 | 157 |
| مؤشر هشاشة الدولة | القيمة | 102.2 | 104.4 | 104.7 | 105.4 | 102.2 | 99.1 | 95.9 | 96.2 | 93.8 | 91.4 | 88.6 | 98.5 |
| | الترتيب | 13 | 12 | 11 | 10 | 11 | 13 | 17 | 20 | 23 | 27 | 31 | 17 |
| مؤشر التهديدات الأمنية | | 10.9 | 10.8 | 10.7 | 10.0 | 9.0 | 8.7 | 8.2 | 7.9 | 7.8 | 7.5 | 7.2 | 9.0 |
| مؤشر حقوق الإنسان وسيادة القانون | | 9.3 | 9.1 | 9.0 | 8.9 | 8.7 | 8.4 | 8.1 | 7.8 | 8.1 | 8.1 | 7.5 | 8.5 |

**المصدر**: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

- *(Institute for Economics and Peace, 2024).*
- *(The Global Economy, 2024).*

– المتوسطات الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث.

**السبب الرابع: نقص الاستثمار:** تعاني هذه البنية في العراق من نقص مزمن في الاستثمار والتطوير، إذ إن عدم الاستثمار في تطوير خطوط الأنابيب النفطية ومحطات التصدير ومصافي التكرير ومرافق معالجة الغاز المصاحب لاستخراج النفط، قد أعاق تحقيق الإمكانات الكاملة للقطاع النفطي العراقي، مما أثر على استقرار الإيرادات النفطية وتسبب في تقلبات حادة فيها، حيث إن هذا السبب من العوامل المؤثرة في هذه الإيرادات كما موضح في مخطط إيشيكاوا (1).

ويعزى نقص الاستثمار في البنية التحتية النفطية في العراق إلى عوامل متعددة تشمل: المعوقات الأمنية والفساد وضعف الإطار التنظيمي. حيث تشير التقارير والدراسات إلى الأتي:

1. **البنية التحتية المتهالكة والقديمة:** حيث أن معظم مرافق النفط العراقية مثل خطوط الأنابيب ومحطات التصدير في البصرة وخور العماية، تعود إلى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، مما يجعلها غير فعالة ومعرضة للتخريب ويتطلب صيانة وتحديث. فمثال ذلك فإن محطة خور العماية (KAAOT) تعمل بطاقة جزئية تبلغ 400 ألف برميل يومياً، بسبب قيود عدم تطوير البنية التحتية، ومحطة البصرة (ABOT) لديها طاقة تصديرية تبلغ 1.3 مليون برميل يومياً، وتعمل بطاقة تصديرية أقل من ذلك نتيجة نقص في الصيانة والتجديد الفعال (U.S. Energy Information Administration (EIA)، 2024).
2. **نقص تمويل إعادة الإعمار:** بحسب تقرير GAO لعام 2007 فقد تم تخصيص 3.5 مليار دولار في عام 2006 من أجل إعادة إعمار القطاع النفطي العراقي، لكن أنفق أقل من 3% (أي 105 ملايين دولار) بحلول عام 2007، وذلك بسبب سوء الإدارة والأوضع الأمنية أنذاك (U.S. Government Accountability Office (GAO), 2007).

إذ يقدر البنك الدولي أن العراق يحتاج إلى مليار دولار سنوياً من أجل الحفاظ على مستويات الإنتاج الحالية، وما يصل إلى 100 مليار دولار في الآجل الطويل من أجل تحديث البنية التحتية النفطية والغازية في العراق (World Bank، 2023).

3. **حرق الغاز المصاحب:** حسب وزارة التخطيط العراقية فإن أغلب الغاز المصاحب والمنتج من قبل شركات الاستخراج يتم حرقه بدون إعطاء كميات وقيم المحروق من الغاز المصاحب للنفط، حيث الملاحظ من الجدول (5) كميات الغاز المنتج عند استخراج النفط من قبل هذه الشركات تصاعد نسبياً ما بين عامي 2014 و2022 من 711012 إلى 454509 مليون قدم مكعب، وبمتوسط حوالي

618343 مليون قدم مكعب، وبمعدلات سنوية موجبة أغلب المدة المشار لها إذ تراوحت ما بين (2.2% - 21.2%)، عدا الأعوام 2018 و2020 بمعدلي سالبين 73.3-% و12.8-%، بسبب الأوضاع الداخلية في العراق، وتداعيات جائحة كورونا.

من أسباب حرق الغاز المصاحب هي عدم الاستثمارفي مرافق معالجة الغاز وتأخيرات في عقود الاستثمار فيه، فضلاً عن شروط عقود وتراخيص ليست في صالح استغلال وتطوير القطاع النفطي العراقي، مما يؤدي لحرق كميات كبيرة لهذا الغاز، ليسبب خسائر اقتصادية ومالية للعراق، منها فقدان إيرادات كان من الممكن الحصول عليها من تصدير هذا الغاز. فقدرت هذه الخسائر بـ 7 مليار دولار سنوياً، حيث بالإمكان استغلال الغاز في توليد الطاقة الكهربائية والصناعات البتروكيماوية. فهذا النقص قد أجبر العراق على استيراد الغاز بتكلفة تصل إلى 6 - 8 مليار دولار سنوياً (Ahmed & Al-Saffar, 2020).

**الجدول 5: تطور كميات الغاز المصاحب لاستخراج النفط في العراق للمدة (2014 – 2022)**

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | متوسط (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| كميات الغاز المنتج (مليون قدم مكعب) | 711012 | 812619 | 985069 | 1009518 | 269117 | 469245 | 409211 | 444787 | 454509 | 618343 |
| معدلات التغير السنوية (%) | - | 14.3 | 21.2 | 2.5 | -73.3 | 74.4 | -12.8 | 8.7 | 2.2 | - |

**المصدر**: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

- (وزارة التخطيط العراقية، 2014-2023).
- النسب المئوية الواردة في الجدول تم استخراجها من قبل الباحث.

4. **التخريب المتعمد:** منذ عام 2003 تم تسجيل أكثر من 130 هجمة على خطوط الأنابيب النفطية، بالأخص خط كركوك – جيهان التركي، مما أدى إلى توقف مؤقت في تصدير النفط العراقي وتكاليف إصلاح الأنابيب المرتفعة (EIA, 2024)، ليتسبب ذلك بخسائر تتراوح بين 1.8 إلى 5.5 مليار دولار سنوياً. فمثلاً في عام 2013 تم هجوم على منطقة الشورى في الموصل، مما أدى إلى تقليص السعة التصديرية لميناء جيهان لحوالي 300 الف برميل يومياً، بالمقارنة مع السعة التصميمية التي قد تصل لـ 1.1 مليون برميل يومياً. وهذه العمليات التخريبية قد أثرت أنذاك في الإيرادات النفطية في العراق، كما تحملت الموازنة المالية تكاليف الإصلاح وإتخاذ إجراءات أمنية مكلفة، مثال برنامج حماية بقيمة تصل لـ 375 مليون دولار، والذي أطلقته الحكومة العراقية من أجل تأمين خطوط الأنابيب باستخدام طائرات مراقبة وجهاز حراسة مدرب. وعلاوة على ذلك فإن التخريب قد سبب تعويض للنقص في الإمدادات من خلال استيراد المنتجات النفطية والتي هي ذات تكلفة مرتفعة، فقد تصل تكلفة النقل بالشاحنات لـ 20 ضعف تكلفة النقل عبر أنابيب النفط (Ahmed و Al-Saffar، 2020).

5. **الغياب القانوني:** غياب قانون النفط والغاز منذ عام 2003 قد أعاق جذب الاستثمار الأجنبي للعراق، وأعاق وضع استراتيجية لاستغلال الغاز المصاحب لإنتاج النفط، كما يواجه المستثمرون شروطاً تعاقدية غير واضحة ومخاطر. وهذا الأمر أثر سلباً على تطوير البنية التحتية النفطية ومستوى الإنتاج النفطي في العراق. فعلى سبيل المثال: عقود الخدمات الفنية Technical Service Contracts (TSCs) التي تمت بين عامي 2008 و2010 مع شركات عالمية مثل BP وExxonMobil من أجل تطوير حقول مثل الرميلة وغرب القرنة، قد واجهت انتقادات بسبب شروطها غير التنافسية، ومعدلات العوائد المنخفضة (حوالي 1 – 2 دولار للبرميل) مقارنة

بالعقود الإنتاجية للدول الأخرى. وهذه الشروط إلى جانب عدم وجود إطار قانوني موحد يقوم بتنظم ملكية الموارد وآليات الترخيص، قد جعلت الشركات الأجنبية مترددة في الاستثمار في مشاريع طويلة الأجل بالعراق، مثل تحديث خطوط الأنابيب، ومحطات التصدير، ومرافق معالجة الغاز المصاحب. كما إن بعض الشركات النفطية الأجنبية قد خرج الكثير منها بسبب صعوبة شروط عقود الخدمة الفنية والتي تم التعاقد عليها ضمن جولات التراخيص من عام 2009 إلى عام 2017 ، مما جعل الاستثمار النفطي غير مجدي اقتصادياً، فمثلاً خرجت شركة Statoil من الاستثمار في حقل القرنة (2) في عام 2012، وشركة Shell خرجت من الاستثمار في حقل القرنة (1) في عام 2018، وغيرها من الشركات (الحاتمي، 2024).

علاوة على ذلك فإن الخلافات القانونية مثل نزاع عام 2023 بين بغداد وأربيل حول تصدير النفط عبر خط كركوك – جيهان، قد أدى إلى تعليق صادرات بحوالي 300 إلى 450 الف برميل يومياً، وهذا الأمر زاد من المخاطر التي تواجه المستثمرين.

كذلك تأخر اقرار قانون الموازنة العامة في العراق لسنوات معينة (مثل عامي 2014 و2020) يعمل على تعطيل التخطيط المالي وتأخر المشاريع الاستثمارية وتفاقم العجز المالي (لارضاء أطراف معينة). ويؤثر ما سبق بشكل وثيق في نقص الاستثمار النفطي وتعطله، مما يؤدي لتأثر الإيرادات بشكل عام، والنفطية بشكل خاص.

بذلك فإن هذه المعوقات القانونية قد أدت إلى تأخيرات في مشاريع حيوية لصالح تطوير القطاع النفطي العراقي ، الذي ينعكس على تقليل قدرة العراق على تعظيم إيراداته النفطية والغازية. ووفقاً للبنك الدولي فإن إقرار قانون النفط والغاز من الممكن أن يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة 20 – 30%، والأمر الذي قد يعزز من القدرة الإنتاجية عبر تحديث البنية التحتية النفطية، لتحقيق زيادة في الإنتاج قد يصل إلى 6 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2028. وعليه فإن إصلاح الإطار القانوني يعد ضرورة ملحة من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي في العراق، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية المتقلبة (Al-Saffar A. , 2021).

**السبب الخامس: سوء الإدارة:** وهو أحد أسباب تذبذب إيرادات النفط في العراق والموضح في مخطط إيشيكاوا (1). حيث إن أغلب باحثي ومحللي الجانب الاقتصادي لإدارة الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق يدعون إلى ضرورة وجود استراتيجية وطنية لإستكشاف هذه الموارد وإدارتها بشكل أمثل وضمن مبادئ الشفافية والمساءلة، وذلك من أجل ضمان عدم وجود هدر للموارد ولتكون أداة فعالة في تجنب "لعنة الموارد Resource Curse"، عبر وجود نظام سليم للاستثمار ومؤسسات عامة فاعلة ومؤثرة في اقتصاد الموارد، والالتزام بوجود آليات لتطوير القطاعات الاقتصادية وأهمها الصناعات النفطية، ليقود ما سبق إلى زيادة المنافع الاقتصادية والاجتماعية على العراق.

في الغالب ما تكون الدول التي تمتلك موارد ضخمة متأتية من الموارد النفطية عرضة لسوء الإدارة وتبديد الثروات الطبيعية المكتشفة، إذ إن 1.2 تريليون دولار تبددها هذه الدول حسب مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية Natural Resource Governance (NRG). فقد سجل قطاع النفط والغاز العراقي 38 درجة من أصل 100 درجة في مؤشر حوكمة الموارد لعام 2017، ليحتل العراق المرتبة 61 من بين 89 تقييماً للدول، وبمتوسط نسبي بلغ 47% من إدارة إيراداته النفطية، تتوزع على 40% لإدارة الموازنة العامة، و54% لتقاسم الموارد النفطية على مستوى وطني، و0% على وجود صندوق الثروة السيادي. كما إن مؤشر تحقيق قيمة القيمة Value Realization لعمية تعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن استغلال الموارد الطبيعية في العراق، مثل النفط والغاز

والمعادن، عبر إدارة فعالة وشفافة، قد سجل هذا المؤشر نسبة 52%، توزع الموشر بنسبة 35% للتراخيص، و73% للضرائب، و33% للتأثير المحلي، و66% على الشركات العامة.

يعزى الأداء الضعيف للعراق في مؤشر حوكمة الموارد إلى فشل البيئة المواتية (التمكينية) للقطاع النفطي وبمتوسط نسبي بلغ 16%، وهذه النسبة تتوزع على 26% لمؤشر الشفافية والمساءلة، و15% لمؤشر فاعلية الحوكمة، و17% على مؤشر جودة التنظيم، 7% لمؤشر سيادة القانون، و9% لمكافحة الفساد، 5% على تحقيق الاستقرار السياسي وغياب العنف، 31% لمؤشرات مختلفة، بذلك احتل العراق حسب مؤشر البيئة التمكينية المرتبة 81 من بين 89 تقييماً للدول ( Natural Resource Governance Institute (NRGI)، 2021).

بالإمكان توضيح درجات ونسب ترتيب العراق حسب مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية بالشكل (1) الأتي:

**الشكل 1**: درجات ونسب ترتيب العراق حسب مؤشر حوكمة الموارد الطبيعية

**المصدر**: تم اعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على:

- (Natural Resource Governance Institute (NRGI), 2021).

لابد من الاشارة إلى إن العراق يمتلك أكثر من ربع الاحتياطيات النفطية على مستوى العالم (موارد طبيعية غير مستغلة اقتصادياً)، إذ خلال المدة (2019 – 2023) قدرت هذه الاحتياطيات ما بين (144 – 148.4) مليار برميل، وبنسب تراوحت ما بين (25.2% – 25.24%) من احتياطيات النفط في الدول العربية والعالم (أوبك، 2023). عليه تؤكد العلاقة السلبية بين إدارة الموارد على وجود دليل لتحقق "لعنة الموارد"، وفشل العراق على تنويع إيراداته ( Natural Resource Governance Institute (NRGI)، 2021).

تتجلى سوء الإدارة للموارد في الفساد الإداري والمالي المستشري في بعض المؤسسات العامة، وفي ضعف تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية باستغلال موارد البلد، وضعف توجيه الاستثمارات نحو قطاعات حقيقية منتجة، والتأخير في إقرار السياسات الاقتصادية والمالية، وتشريعات مثل قانون النفط والغاز. يضاف إلى هذه العوامل التحديات الأمنية، والتوترات السياسية، وتقلبات أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى تقلبات حادة في الإيرادات النفطية العراقية، ليعيق عملية التنمية الاقتصادية وتعميق الاعتماد على النفط.

من الممكن توضيح ما سبق من عوامل مؤدية لسوء إدارة الموارد مع تشابكها مع الأسباب السابقة في أثرها على الاقتصاد العراق، بالأخص الإيرادات النفطية، وكما يلي:

1. **الفساد والشفافية:** يعد هذا العامل من أبرز مظاهر سوء الإدارة في قطاع النفط العراقي، إذ حسب تقرير صندوق النقد الدولي فإن سوء إدارة الموارد الاقتصادية وبالأخص النفطية في العراق تؤدي إلى خسائر اقتصادية على مستوى البلد، وعلى مستوى موارد النفط بمقدار 50 دولار للبرميل، وفقدان ما يصل 60 مليون برميل من النفط الخام (ما بين إنتاج النفط وتكريره وتصديره) (Natural Resource Governance Institute (NRGI), 2006). إن هذه الخسائر سببت خسائر كبيرة في الإيرادات النفطية، التي كانت بالإمكان استثمارها في تطوير وتحديث البنية التحتية أو في تنويع الاقتصاد العراقي.

2. **ضعف الاستثمارات:** حسب تقرير عام 2024 لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية U.S. Energy Information Administration فإن محطة خور العماية تعمل بطاقة محدودة بلغت 400 الف برميل يومياً، بسبب ضعف الاستثمار في البنية التحتية للمحطة. على الرغم من تخصيص 3.5 مليار دولار في عام 2006 من أجل إعادة إعمار القطاع النفطي العراقي، والذي أُنفق منه أقل من 3% (أي بمقدار 105 ملايين دولار) وذلك بحلول عام 2007، بسبب سوء الإدارة والتحديات الأمنية أنذاك ( U.S. Energy Information Administration (EIA)، 2024).

إن ضعف الاستثمارات قد تؤدي إلى خسارة محتملة بالإيرادات العامة، أهمها الإيرادات المتأتية من الغاز المصاحب لاستخراج النفط، حيث يحرق ما مقداره 1.3 مليار قدم مكعب يومياً، مما يكبد العراق خسائر من احراق هذا الغاز قد تصل إلى قيمة 7 مليار دولار سنوياً، حسب تقديرات معهد Oxford في عام 2020. كما إن هذا ضعف التوجه الاستثماري قد يخفض من قدرة العراق على زيادة الإنتاج النفطي إلى 6 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2028 (Al-Saffar A.، 2021)، مما قد ينعكس في انخفاض الإيرادات النفطية وضعف الاقتصاد العراقي بقدراته المستقبلية.

3. **تأخر إقرار الموازنة العامة:** والذي قد يعود بسبب الخلافات السياسية، بالأخص مع إقليم كردستان، مما أدى إلى أعاقة التخطيط المالي وتمويل المشاريع النفطية في العراق. ففي عام 2024 تأخر إرسال جداول الموازنة العامة بسبب نزاعات حول عقود نفط كردستان، مما أدى إلى عجز مالي قدره بـ 60 تريليون دينار (البنك المركزي العراقي، 2025). مما أدى إلى خفض الاستثمارات، وإلى استمرار تذبذب الإيرادات النفطية من 153.6 مليار دينار في 2022 إلى 125.3 مليار دينار في 2024، بمعدلات سنوية متذبذبة ما بين (19–% – 61.2%) (مراجعة الجدول 1).

4. **ضعف التنسيق بين الجهات المعنية:** ضعف التنسيق بين وزارتي النفط والكهرباء في العراق، قد أدى إلى نقص إمدادات الوقود لتوليد الكهرباء، مما أثر على تشغيل المرافق النفطية في العراق. حيث إن استيراد العراق للغاز من دول الجوار بتكلفة تصل إلى ما بين (6 – 8) مليار دولار سنوياً، يعكس فشل استغلال الغاز المصاحب المحلي بسبب سوء الإدارة (آل طعمة، 2017).

كإجراء إصلاحي فقد اقر العراق قانون لتشكيل "هيئة الشفافية في الصناعات الاستخراجية Transparency in Extractive Industries" في كانون الأول عام 2017، هدف هذه الهيئة تفعيل اشتراك العراق في "مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية Extractive Industries Transparency Initiative (EITI)"، والتي تمثل مبادرة دولية أطلقت في عام 2002 بمدينة

جوهانسبرغ، حيث تسعى المبادرة لتعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، بالأخص النفط والغاز والتعدين. لذلك صادقت الحكومة العراقية للانضمام لهذه المبادرة في إطار الالتزام بمعايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)، من أجل تحسين إدارة الإيرادات الناتجة عن الصناعات الاستخراجية وتقليل الفساد. لكون العراق من الدول المنتجة للنفط عالمياً، فإنه يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، ومما يجعل تطبيق مبادئ الشفافية في القطاع النفطي أمراً ضرورياً لضمان تخصيص هذه الإيرادات بشكل عادل وفعال لصالح الاقتصاد الوطني والمجتمع، بواسطة تحقيق الأتي (حسن، 2021):

أ. **تعزيز الثقة العامة:** من خلال نشر تقارير الشفافية لتعزيز ثقة المواطنين بالحكومة وإدارتها للموارد الطبيعية.

ب. **الامتثال للمعايير الدولية:** انضمام العراق إلى مبادرة (EITI) في عام 2008 ليصبح ممتثلاً لمعايير هذه المبادرة في عام 2012، مما استلزم تشريعات قانونية تدعم هذا الالتزام.

ت. **تحسين الحوكمة:** من خلال تحسين إدارة العقود والتراخيص والإيرادات النفطية، من أجل ضمان الاستفادة الواسعة من الموارد الطبيعية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

ث. **جذب الاستثمار الأجنبي:** إن تطبيق مبادئ الشفافية في الصناعات الاستخراجية يعمل على تعزيز جاذبية العراق كوجهة استثمارية أمنة للشركات الدولية.

لذلك فقد بين البنك الدولي إن العراق قد احرز تقدماً مهماً في تعزيز الشفافية بالصناعات الاستخراجية عبر أكماله لمرحلة التحقق في إطار مبادرة (EITI) ووفق معيار 2019. عليه فقد قدم البنك الدولي المساندة للعراق من خلال تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات والحوار بشأن السياسات في إطار الصندوق الاستئماني من أجل المساندة البرامجية العالمية للصناعات الاستخراجية. كما تعمل الحكومة العراقية على تنفيذ 27 إجراء تصحيحياً، وذلك قبل دورة التحقق القادمة في عام 2027.

ففي عام 2024 كثف العراق جهوده من أجل إعادة بناء المصداقية وترسيخ الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية. حيث أصدر مجلس الوزراء العراقي في كانون الأول لعام 2024 مرسوماً يؤكد على الالتزام بمبادرة الشفافية (EITI)، وحل مشكلات التمويل الخاصة بالأمانة الوطنية المعنية بالمبادرة. وفي آذار لعام 2025 قد عمل المجلس على تأكيد جهود الدولة في تحسين الإفصاح العام للمجتمع، والسعي لتعزيز شفافية المؤسسات العامة، وتعميق المشاركة مع المجتمع المدني العراقي.

كما قد مساندة البنك الدولي للبرامجية العالمية للصناعات الاستخراجية Extractives Global Programmatic Support (EGPS)، والتي تمثل أحد المحركات الرئيسية للتقدم في تحقيق مبادرة (EITI). فركزت هذه المساندة على بناء قدرات أمانة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية العراقية، والسعي لتحسين تقارير الإفصاح ونشر البيانات للمؤسسات العامة، ومحاولة تسهيل التنسيق بين الأطراف المعنية (World Bank، 2025).

**السبب السادس: عدم وضح الرؤى:** يعد هذا العامل من بين العوامل المسببة لتذبذب إيرادات النفط في العراق، كما مبين بمخطط إيشيكاوا (1)، فهو متغير محوري يضخم من تأثير مختلف أنواع الصدمات الخارجية والداخلية، مما يقلل من القدرة الاقتصادية للدولة على التكيف مع التقلبات المختلفة.

حيث تنص نظرية "الاقتصادات القائمة على الموارد Resource-Based Economies" على أن الاعتماد المفرط على مورد طبيعي واحد (مثل النفط والغاز) يزيد من هشاشة الاقتصاد المحلي أمام الصدمات المختلفة، بالأخص في ظل غياب سياسات اقتصادية متكاملة (Auty, 2001). ووفقاً لـ "نموذج الصندوق السيادي Sovereign Wealth Fund Model"، فإن الدول المنتجة للنفط لابد من أن تتدخل بآليات تحقق الاستقرار المالي للتخفيف من تقلبات الإيرادات العامة، مثل اعتماد موازنات مرنة، وصناديق استقرار، وتنويع اقتصادي (Ossowski & Albino-War, 2001). لكن غياب هذه الآليات في السياسات الاقتصادية في العراق يعزى لضعف الرؤية الاستراتيجية لهذه السياسات، إذ تفتقر هذه السياسات إلى خطة متوسطة وطويلة الآجل لإدارة الثروة النفطية، مما يؤدي إلى تذبذب حاد في الإيرادات النفطية من ثم ظهور انعكاسات سلبية على الاستقرار المالي والتنموي في العراق.

بالإمكان توضيح غياب آليات تحقق الاستقرار المالي في السياسات الاقتصادية في العراق بالنقاط الأتية:

1. **غياب السياسة المالية التحوطية Prudential Fiscal Policy**: لم تعتمد في العراق سياسة مالية تحوطية فعالة لمواجهة تقلبات أسواق النفط العالمية. فعلى الرغم من إنشاء "صندوق لدعم الإيرادات" في موازنة عام 2020، لكن هذا الصندوق لم يفعل بشكل فعلي، حيث ظلت الموزانة العامة العراقية تعتمد على التوقعات السعرية للنفط غير الواقعية (مثل توقع 60 دولار / برميل في عام 2020 ولكن السعر الإسمي للنفط 42 دولار / برميل) (Auty، 2001). بذلك فإن اعتماد العراق على مورد ريعي واحد (النفط) من دون أن يمتلك أبسط الآليات في الإدارة المالية لهذا المورد، مما يجعله عرضة للصدمات النفطية والاقتصادية.
2. **تضارب أولويات الجهات المسؤولة عن السياسة النفطية**: تشير دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) في عام 2023 إلى أن العراق يعاني من تعدد في الجهات المسؤولة عن السياسة النفطية، منها: وزارة النفط وشركة النفط الوطنية (سومو)، ومجلس النواب العراقي (عبر تدخلات المجلس في توجهات وأهداف هذه السياسة)، مما يؤدي إلى تضارب في الأولويات لهذه الجهات ويقود لتراجع كفاءة قرارات هذه السياسة وتنفيذها بشكل فعال (International Monetary Fund (IMF)، 2023). كما يؤدي غياب الرؤية الموحدة لهذه الجهات وتضارب إجراءاتها إلى ضعف القدرة على إتخاذ القرارات الاستثمارية في الآجل الطويل، مثل تطوير الحقول النفطية أو تقليل الهدر الاقتصادي، إذ يقدر بـ 30% من الإنتاج بسبب الحرق المفرط للغاز الطبيعي (World Bank, 2022).
3. **غياب استراتيجية التنويع الاقتصادي**: بالرغم الإعلان عن إطلاق خطط وطنية لتحقيق التنمية في العراق ولمدد زمنية مختلفة، وبهدف توجيه هذه الخطط نحو تبني التنويع الاقتصادي وتنويع مالي وتشغيلي، ولكن لم يتم تنفيذ فعلي لهذه السياسات في تنويع الهيكل الإنتاجي للبلد، ليترك الاقتصاد هشاً أمام الصدمات النفطية.

إذ خلال مدة الدراسة استمر الاقتصاد العراقي الاعتماد على مورد النفط بمتوسط بلغ 87.8% من إجمالي الإيرادات العامة، و31.7% من إجمالي الناتج المحلي (مراجعة الجدول 1). حيث إن هذا الاعتماد يحد من قدرة المؤسسات الحكومية على تنفيذ سياسات اقتصادية مستقلة عن تقلبات السوق النفطية، لتعرقل تطوير جهاز إنتاجي يحقق التنوع الاقتصادي المستهدف.

حيث إن غياب الرؤية الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي يحول الإيرادات النفطية من أداة لاستدامة التنمية الاقتصادية إلى مصدر للهدر الاقتصادي والفساد المالي، قد يتبلور في نظام الرواتب المتضخمة والإنفاق غير المنتج (Chaudhry, 2022).

4. **عدم الاستفادة الفعلية من الإمكانات الإنتاجية:** لم يتمكن مقرري السياسات الاقتصادية ومنفذيها من تحقيق الكفاءة من الاستفادة من امتلاك العراق للأراضي الخصبة الواسعة وإمكانيات الري عبر نهري دجلة والفرات وروافدهما، فقد ضل حجم الاستثمار في القطاع الزراعي ضئيلاً بمتوسط بلغ 1.2% خلال المدة (2014 – 2022) . كما لم يتم تطوير قطاع الصناعات التحويلية في العراق وما يمتلكه من خبرات وقدرات كبيرة، فقد عانى هذا القطاع من إهمال في الاستثمار بتحديث أدواته ومعداته الإنتاجية المتقادمة، وتطوير عناصره البشرية العاملة فيه، إذ بلغ متوسط الاستثمار بالقطاع التحويلي نسبة 6.3 % للمدة المشار لها سابقاً (وزارة التخطيط العراقية، 2014-2022).

إن ضعف تطوير القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) وإمكانياتها عبر النقص في الاستثمار فيها، حيث تعد هذه القطاعات الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها في العراق، تبين ضعف السياسات الاستثمارية الداعمة لتقوية الاقتصاد العراقي وازدهاره، مما يقود لتعزيز التبعية للقطاع النفطي والمتغيرات المؤثرة فيه التي أغلبها متأتية من خارج العراق.

5. **التأثير السياسي:** أن حدوث اضطرابات سياسية متكررة وصراعات حزبية قد تقود إلى عدم وضع رؤية اقتصادية مستدامة للبلد، حيث تركز كل حكومة على حلول ترقيعية قصيرة الآجل، يكون لها تبعات مستقبلية على الاقتصاد المحلي. إن هذا الأمر قد يمنع تبني سياسات اقتصادية فعالة مثل تبني سعر صرف أجنبي متماشية مع وضع الاقتصاد العراقي، أو إصلاح الدعم للقطاعات الاقتصادية المتنوعة، أو جذب الاستثمار الأجنبي للبلد، إذ كل ما سبق ضروري لاستقرار الإيرادات العامة.

إذ يلاحظ من مراجعة الجدول (1) إن الأعوام التي شهدت أزمة سياسية في العراق قد تراجعت الإيرادات النفطية الفعلية، فمثلاً في عام 2014 حدثت أزمة سياسية بسبب تدهور الوضع الأمني نتيجة سيطرة داعش على بعض مناطق المحافظات العراقية، انعكست على تراجع إيرادات النفط في عام 2015 بنسبة 47.1-%. وفي عام 2019 حدثت احتجاجات شعبية واسعة أدت إلى استقالة الحكومة، مما انعكس على تراجع هذه الإيرادات في العام ذاته بنسبة 45.1-%. قد يكون انخفاض هذه الإيرادات في عام 2023 بنسبة 19-%، أحد أسبابها أزمة انتخابات عام 2021 والضغوط السياسية التي استمرت لما يقارب 11 شهر، نتيجة اختلاف الرؤى السياسية للقوى المنتخبة في تشكيل الحكومة أنذاك، مما أدى إلى تعطل بعض إجراءات المؤسسات العامة ذات البعد الاقتصادي المؤثر في إنتاج النفط وتصديره من العراق للخارج.

**المحور الثالث: استراتيجية مقترحة لمعالجة مشكلة إيرادات النفط في العراق وأسبابها:**

فيما يلي الاستراتيجية مقسمة حسب الأسباب التي تم تحديدها سابقاً:

1. **معالجة تقلبات أسعار النفط العالمية:** بهدف تقليل تأثيرات هذه التقلبات لابد من تبني الإجراءات الأتية:

أ. **في الآجل القصيرة (1 – 2 سنة):** إنشاء صندوق مالي يهدف لتحقيق الاستقرار المالي في العراق، يمول من فوائض الإيرادات النفطية خلال أعوام ارتفاع أسعار النفط، من أجل تغطية العجز المالي في الأعوام أو الفترات التي يحدث فيها انخفاض بهذه الأسعار. واعتماد سياسة مالية تحوطية تعتمد على تسعير النفط في الموازنة العامة بناء على متوسط أسعار لـ (5 – 10) سنوات سابقة، مثلاً (50 – 55) دولار / برميل، وذلك بدلاً من الاعتماد التوقعات المتفائلة. تعزيز الشفافية في إدارة الإيرادات من خلال نشر التقارير الدورية عن استخدام فوائض النفط في العراق.

**ب. في الآجل المتوسط (3 – 5 سنوات)**: من الضروري تطوير صندوق ثروة سيادي يكون على غرار النموذج النرويجي، والذي يسعى لاستثمار الفوائض النفطية في أصول متنوعة (سندات، أسهم، عقارات دولية)، من أجل توليد إيرادات مستدامة. والاستثمار في مشتقات النفط المالية مثل عقود التحوط "Hedging"، وذلك من أجل تثبيت الأسعار المستقبلية للنفط الذي يتم تصديره.

**ت. في الآجل الطويل (5 – 10 سنوات)**: تعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر في العراق من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، من أجل تخفيف الاعتماد على النفط باعتباره مصدر رئيسي للطاقة عالمياً. بناء شراكات دولية مع مؤسسات مالية تعمل على دعم استقرار الاقتصاد العراقي ضد مختلف الصدمات الخارجية.

2. **معالجة تأثيرات أوبك**: بهدف تحسين الموقف التفاوضي للعراق فمن الضروري اتباع الإجراءات الأتية:

**أ. في الآجل القصير**: على العراق السعي لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية داخل منظمة أوبك، وذلك من أجل ضمان الحصول على حصص إنتاجية عادلة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات العراق التنموية. وكذلك لابد من تحسين الكفاءة التشغيلية من أجل تقليل تكاليف الإنتاج لتعويض انخفاض الحصص.

**ب. في الآجل المتوسط**: من الضروري السعي نحو زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال استثمارات في الحقول النفطية العراقية، بحيث تكون جاهزة لزيادة الإنتاج عند رفع الحصص. كما لابد من تطوير استراتيجية تهدف إلى تسويق النفط العراقي في أسواق جديدة (مثل آسيا وأفريقيا)، من أجل تقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية وتحقيق تنوع ومرونة في التصدير.

**ت. في الآجل الطويل**: لابد من السعي نحو خطط مستقبلية طموحة لزيادة التنويع في مصادر الإيرادات غير النفطية في العراق، بهدف تقليل تأثير قرارات منظمة أوبك على الاقتصاد الوطني. كذلك لابد من المشاركة الفاعلة في مبادرات أوبك+ من أجل دعم استقرار أسواق النفط العالمية مع ضمان مصالح العراق.

3. **معالجة انعكاسات الأوضاع الداخلية**: من خلال اتخاذ إجراءات من أهمها:

**أ. في الآجل القصير**: لابد من تعزيز الأمن الداخلي في العراق، بالأخص حول المنشآت والحقول النفطية من خلال برامج حماية متقدمة، مثل استخدام الطائرات المسيرة وأنظمة المراقبة.

فضلاً عن ذلك لابد من تفعيل الحوار بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان من أجل حل الخلافات حول إدارة الموارد النفطية.

**ب. في الآجل المتوسط**: القيام بإصلاحات سياسية تهدف لتعزيز سيادة القانون وتقليل الفساد الإداري، ذلك من خلال تطبيق معايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI). كذلك فمن الضروري إنشاء آلية تقاسم عادلة للإيرادات النفطية في العراق بين الحكومة المركزية والإقليم، بهدف تقليل النزاعات المستقبلية.

**ت. في الآجل الطويل**: لابد من تعزيز الاجراءات السابقة بالسعي نحو بناء مؤسسات حكومية قوية ومستقلة، تسعى لإدارة القطاع النفطي العراقي بعيداً عن التدخلات السياسية. كما لابد من تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال توجيه جزء من الإيرادات النفطية في العراق نحو تحسين الخدمات العامة وأهمها قطاعي التعليم والصحة.

4. **معالجة نقص الاستثمار**: عبر الإجراءات الأتية:

**أ. في الآجل القصير**: إعطاء الأولوية لصيانة وتحديث خطوط الأنابيب النفطية ومحطات التصدير (مثل خور العماية والبصرة)، وتمويل ذلك من فوائض الإيرادات النفطية. كذلك لابد من التعاقد مع شركات عالمية من أجل رفع كفاءة وتحسين محطات تصدير النفط باستخدام تقنيات حديثة.

**ب. في الآجل المتوسط**: تخصيص استثمارات سنوية تصل إلى (1 – 2 مليار دولار)، من أجل تطوير البنية التحتية النفطية في العراق، مع التركيز على معالجة الغاز المصاحب لاستخراج النفط الخام بهدف تقليل الحرق. كما لابد من إقرار قانون ينظم الاستثمار في النفط والغاز بهدف توفير إطار قانوني واضح يشجع ويجذب الاستثمار الأجنبي.

**ت. في الآجل الطويل**: لابد من الاستثمار في بناء مصافي تكرير حديثة من أجل زيادة القيمة المضافة للنفط الخام وتقليل استيراد المنتجات النفطية ومشتقاتها. كذلك السعي لتطوير مشاريع الغاز المصاحب من أجل توليد الطاقة الكهربائية، ودعم الصناعات البتروكيماوية بما يوفر إيرادات إضافية تدعم الموازنة العامة وتعزز النمو الاقتصادي في العراق.

**5. معالجة سوء الإدارة**: عبر الإجراءات الأتية:

**أ. الاجراءات قصيرة الآجل**: تعزيز دور "هيئة الشفافية في الصناعات الاستخراجية" في العراق، من خلال نشر تقارير دورية عن الإيرادات والعقود النفطية والغازية. كما لابد من إجراء تدقيق خارجي سنوي لعمليات شركة النفط الوطنية (سومو) بهدف ضمان الشفافية.

**ب. الاجراءات متوسطة الآجل**: يحتاج العراق لتطوير نظام إلكتروني يساعد على إدارة الإيرادات النفطية، بهدف تقليل اشكال الفساد وسوء الإدارة. كما لابد من تدريب الكوادر الإدارية في القطاع النفطي على مبادئ الحوكمة والشفافية.

**ت. الاجراءات طويلة الآجل**: لابد من إنشاء "صندوق وطني للإيرادات النفطية"، من أجل توزيع هذه الإيرادات بشكل عادل وداعم للقطاعات المنتجة الأخرى. ومن الضروري السعي لتعزيز التعاون مع منظمات دولية (مثل EITI) بهدف تحسين مؤشرات حوكمة الموارد.

**6. معالجة عدم وضوح الرؤى**: من الضروري اتباع الإجراءات الأتية:

**أ. اجراءات قصيرة الآجل**: يستوجب إطلاق "خطة وطنية للتنويع الاقتصادي" في العراق، تركز على تنمية دور القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية (كالسياحة). كذلك فمن الضروري إصلاح نظام الرواتب والإنفاق العام، بهدف تقليل الهدر المالي وتوجيه الموارد نحو الاستثمارات المنتجة.

**ب. اجراءات متوسطة الأجل**: السعي نحو تطوير القطاع الزراعي العراقي من خلال الاستثمارات في طرق الري الحديثة، ودعم المزارعين بهدف زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية. والسعي نحو تحديث الصناعات التحويلية العراقية وتطويرها من خلال شراكات مع القطاع الخاص لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة.

**ت. اجراءات طويلة الآجل**: يستوجب بناء اقتصاد قائم على المعرفة والتكولوجيا من خلال الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير العلمي. كذلك لابد من إنشاء "صندوق تنمية مستدامة" في العراق، يكون ممول من الإيرادات النفطية من أجل دعم القطاعات غير النفطية.

**خاتمة:** تعد الدراسة الحالية محاولة للإسهام العلمي في فهم الأسباب والتحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الريعي العراقي، من خلال الاعتماد على المنهجية التحليلية لمخطط إيشيكاوا، فقد حاولت الدراسة استكشاف الأسباب الجذرية لمشكلة تذبذب الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2014 – 2024)، التي شملت تأثيرات أسعار النفط العالمية، قرارات أوبك، الأوضاع الداخلية للبلد، نقص الاستثمار في القطاع النفطي، سوء الإدارة للموارد التي يمتلكها البلد، عدم وضوح الرؤئ الاستراتيجية.

لقد أظهرت النتائج أن العراق خلال المدة المستهدفة يعتمد على مورد النفط بمتوسط 87.8% من إجمالي الإيرادات العامة، مما زاد من هشاشة الاقتصاد العراقي أمام الصدمات الخارجية والداخلية، كما أكدت البيانات على إن هذا المورد يساهم بمتوسط 31.7% من إجمالي الناتج المحلي، مما يجعل النفط ذو تأثير هام في الاقتصاد العراقي.

لكن هذه الإيرادات واجهت تذبذبات خلال المدة المستهدفة نتيجة أسباب جذرية خارجية وداخلية، أهمها: تقلبات أسعار النفط في السوق العالمي التي تعد من أبرز المؤثرات في الإيرادات، وقرارات أوبك التي تؤثر على الحصص السوقية وحجم الإنتاج النفطي للعراق، والأوضاع الداخلية التي لها انعكاسات اقتصادية هامة على التوجه الإنتاجي في البلد، ونقص الاستثمار الذي يؤثر في البنية التحتية للقطاع النفطي، وسوء إدارة الموارد النفطية التي يمتلكها البلد مما تسبب خسائر اقتصادية ومالية، وعدم وضوح الرؤئ الاستراتيجية التي قد تؤدي لعدم وضوح توجهات السياسات الاقتصادية وفي تنفيذها من قبل الجهات العامة.

بناء على ما سبق فإن الدراسة توصى بتبني سياسات مالية تحوطية – مرنة تشمل إنشاء صندوق استقرار مالي وصناديق ثروة سيادية لمواجهة التقلبات والصدمات المختلفة، إلى جانب التوجه نحو تعزيز التنويع الاقتصادي في العراق من خلال استثمارات موجهة نحو القطاعات غير النفطية. كما يتطلب الأمر تحسين الحوكمة عبر آليات تدقيق مستقلة وتعزيز الشفافية وفق معايير مبادرة EITI، فضلاً عن السعي نحو تحقيق الاستقرار الأمني والخلافات النفطية لإيجاد بيئة مناسبة للنشاط الاقتصادي.

كما تبرز الدراسة الحاجة الملحة لمحاولة تطوير رؤية استراتيجية طويلة الأجل، تستند إلى تحليل البيانات الاقتصادية للمدة المدروسة، من أجل ضمان استدامة التنمية الاقتصادية في العراق.

في الختام فإن الدراسة تشير إلى أن نجاح العراق في سعيه نحو تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي يعتمد على قدرته على التعامل مع الصعوبات الداخلية والخارجية المسببة لتقلبات اقتصادية لابد أن تتم من خلال نهج شامل ومتكامل. عليه تعد هذه الدراسة كنقطة انطلاق للأبحاث المستقبلية التي تركز على تقييم فعالية السياسات الاقتصادية والمالية وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي للأعوام القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية.

## قائمة المراجع:

*آل طعمة, ح. ح. (2017). احتراق الغاز وبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق. متاح على موقع مكز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.* https://fcdrs.com/economical/885

*البرواري, ن. ع .(2024) .استخدام مخططي إيشيكاوا وباريتو في تحليل أسباب التهرب من الانضباط الوظيفي. مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية. 7(9)، 263.*

*البنك المركزي العراقي. (2023–2020). التقارير الاقتصادية السنوية للمدة .(2023 – 2020) العراق: دائرة الإحصاء والابحاث.*

البنك المركزي العراقي .(2025) .الموقع الإحصائي للبنك: https://cbiraq.org

الحاتمي, ط. ع .(2024) .أثر العقود النفطية على النظام المالي للحكم: اتفاقيات تقاسم المنتج في العراق للمدة .(2004–2021) مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. 20(3)، 495-501.

العزاوي, ر. ح .(2024) .تشخيص الفجوة بين واقع نظام إدارة المخاطر والمواصفة القياسية الدولية (ISO31000:2018) في الشركة العامة للصناعات التعدينية .مجلة الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية 49(144)، 191.

الفهداوي, ع & ,.صالح, هـ. ص .(2025) .قياس وتحليل أثر تقلبات سعر الصرف في الإيرادات النفطية: دراسة قياسية حالة الاقتصاد العراقي للمدة 2004–2022)). مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. 27(1)، 27.

حسن, ح. م .(2021) .التزام الإدارة المتعاقدة بالشفافية في توقيعها للجزاءات التعاقدية: دراسة مقارنة .مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. 10(38)، 270-271.

حمه, أ. ك .(2025) .تحليل وقياس أثر الإيرادات النفطية والاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة(2003–2023) . مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية. 7(1)، 385.

شكر, ز .(2022) .أزمة حرق الغاز في العراق: الأسباب، والتداعيات، والحلول الممكنة .أبو ظبي: مركز الإمارات للسياسات.

عباس, م. ح .(2024) .أثر تقلبات العوائد النفطية على مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة من(2016–2023) . المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. 22(83)، 5-9.

عطية, أ. ع. .(2024). النفط والاقتصاد العراقي بين التقلبات العالمية والمستقبل المجهول. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. متاح على موقع المركز: https://fcdrs.com/economical/1963

علي, أ. أ .(2017) .التنويع في الاقتصاد المعتمد على الصادرات النفطية بالإشارة إلى دول مجلس التعاون الخليجي .المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. 15(55)، 10-14.

المعطي، م. أ. (2014). كيف يمكن مواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط؟. متاح على موقع مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة: https://futureuae.com/

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). (2014–2023). تقرير الأمين العام السنوي للمدة(2014–2023). الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) .(2023-2024) .تقديرات عامي 2023 و2024.متاحة على موقع المنظمة: https://www.opec.org

نصور, إ. س .(2025). واقع إدارة الجودة الشاملة في ضوء مخطط إيشيكاوا: روضة المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة نموذجاً. مجلة جامعة الفرات للبحوث والدراسات العلمية. 71، 7-9.

وزارة التخطيط العراقية.(2014-2023). المجموعات الإحصائية السنوية للمدة (2014–2023). العراق: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

وزارة التخطيط العراقية.(2021-2024). التقديرات الأولية والفصلية لإجمالي الناتج المحلي للمدة (2021 - 2024). العراق: الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

Ahmed, M., & Al-Saffar, A. (2020). Compounding Crises: Iraq's Oil and Energy Economy. The Oxford Institute for Energy Studies.

Al-Saffar, A. (2021). Iraq's Upstream Oil and Gas Sector: An Economic and Political Analysis. The Oxford Institute for Energy Studies.

Al-Saffar, A., & Al-Majid, B. (2020). Economic Diversification in Oil-Dependent Economies: Tools and Strategies. Gulf Research Centre, 27-30.

Aslanli, K. (2015). Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan. Journal of Eurasian Studies, 6(2), 114-121.

Auty, R. M. (2001). Resource Abundance and Economic Development. U.S.: Oxford University Press.

Chaudhry, K. (2022). The Political Economy of Oil in the Middle East. U.S.: Cornell University Press.

*Federal Reserve Bank of St. Louis (FRED). ((2023-2024)). Crude Oil Production for Iraq. Retrieved from Federal Reserve Bank of St. Louis (FRED): https://fred.stlouisfed.org/series/IRQNGDPMOMBD*

*Hall, T., & Strangman, N. (2002, May 18). Graphic Organizers. Retrieved from National Center on Accessing the General Curriculum: http://www.cast.org/*

*Hassan, M. (2021). Geopolitical Risks and Oil Market Dynamics. Energy Economics Review, 10(1), 60-65.*

*Hekmatpanah, M. (2011). The Application of Cause-and-Effect Diagram in the Oil Industry in Iran: The Case of Four Liter Oil Canning Process of Sepahan Oil Company. African Journal of Business Management, 5(26), 10900-10907.*

*Institute for Economics and Peace. (2024). Global peace index (2014–2024): Iraq. Vision of Humanity. Retrieved from Institute for Economics and Peace: https://countryeconomy.com/demography/global-peace-index/iraq?utm_source=chatgpt.com*

*International Monetary Fund (IMF). (2023). Iraq: Technical Assistance Report on Oil Revenue Management. IMF Country Report No. 23/102. 8.*

*International Monetary Fund (IMF). (2024). World Economic Outlook: Steady but Slow – Resilience amid Divergence. Retrieved from International Monetary Fund (IMF): https://www.imf.org*

*Ishikawa, K. (1986). Guide to Quality Control, Tokyo: Asian Productivity Organization. Productivity Organization, 45-52.*

*Mohammed, J. I., Karimu, A., Fiador, V. O., & Abor, J. Y. (2020). Oil revenues and economic growth in oil-producing countries: The role of domestic financial markets. Resources Policy, 69, 101832.*

*Natural Resource Governance Institute (NRGI). (2006, April 8-9). Managing Iraq's Petroleum: How to Maximize Benefits and Minimize Corruption. Retrieved from Natural Resource Governance Institute (NRGI): https://resourcegovernance.org/sites/default/files/documents/rwi_managing-iraq-petroleum061906_0.pdf*

*Natural Resource Governance Institute (NRGI). (2021). Resource Governance Index: Iraq Oil and Gas Profile. Retrieved from Natural Resource Governance Institute (NRGI): https://api.resourcegovernanceindex.org/system/documents/documents/000/000/377/original/Resource_Governance_Index_Iraq_oil_and_gas_profile.pdf?1623786014*

*Ossowski, R., & Albino-War, M. (2001). Stabilization and Savings Funds in Resource-Rich Countries. IMF Working Paper, WP/01/15. 12.*

*The Global Economy. (2024). Retrieved from The Global Economy: https://countryeconomy.com/government/fragile-states-index/iraq?utm_source=chatgpt.com*

*U.S. Energy Information Administration. ((2023–2024)). Iraq – International: Natural Gas Production. Retrieved from U.S. Energy Information Administration: https://www.eia.gov/international/analysis/country/IRQ*

*U.S. Energy Information Administration (EIA). (2024). Iraq – International: Analysis. Retrieved from U.S. Energy Information Administration (EIA): https://www.eia.gov/international/analysis/country/IRQ*

*U.S. Energy Information Administration. ((2023–2024)). Short Term Energy Outlook: Global Liquid Fuels Production. Retrieved from U.S. Energy Information Administration: https://www.eia.gov/outlooks/steo/*

*U.S. Government Accountability Office (GAO). (2007). Rebuilding Iraq: Integrated Strategic Plan Needed to Address Iraq's Key Oil and Electricity Challenges. Retrieved from U.S. Government Accountability Office (GAO): https://www.gao.gov/products/GAO-07-677*

*Villafuerte, M., Ossowski, R., Thomas, T., & Medas, P. A. (2008). Managing the Oil Revenue Boom: The Role of Fiscal Institutions. Washington, DC: International Monetary Fund. doi:https://doi.org/10.5089/9781589067189.084*

*World Bank. (2022). Iraq Gas Flaring Reduction Project. Retrieved from World Bank: https://worldbank.org*

*World Bank. (2023). Iraq Economic Monitor: Sustaining Growth Amid Challenges. Retrieved from World Bank: https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication/iraq-economic-monitor*

*World Bank. (2025, May 5). Iraq Makes Strides in Extractives Transparency with (EITI) Validation Milestone. Retrieved from World Bank: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2025/05/14/iraq-makes-strides-in-extractives-transparency-with-eiti-validation-milestone*